خلال 3 أشهر من إطلاقه

«الإمارات للتنمية»: تطبيق «الخدمات المصرفية» للشركات الصغيرة والمتوسطة يستقطب 500 شركة

أعلن مصرف الإمارات للتنمية، المعني بتمكين أجندة التنويع الاقتصادي والتحول الصناعي لدولة الإمارات العربية المتحدة، أن تطبيق الخدمات المصرفية للأعمال قد دعم أكثر من 500 شركة ناشئة وصغيرة ومتوسطة الحجم في الإمارات خلال الأشهر الثلاثة الماضية من خلال فتح حسابات لها في أقل من 48 ساعة، مما يعزز الطلب المتزايد على هذا التطبيق.

وقد صُمم تطبيق الخدمات المصرفية للأعمال من مصرف الإمارات للتنمية لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة العاملة في دولة الإمارات، إذ يوفر لها إمكانية الوصول إلى خدمات مصرفية رقمية آمنة ومريحة على مدار الساعة.

ويتيح التطبيق حجز رقم حساب مصرفي دولي للشركة في غضون دقائق، ويكتمل تفعيل الحساب في غضون 48 ساعة. والحساب مجاني للجميع، في كافة أنحاء الإمارات، بدون اشتراط حد أدنى للرصيد.وإلى جانب تقديم الحسابات المصرفية التجارية يوفر التطبيق امكانية دفع الفواتير وإعدادها، وتحديد الميزانية، والحصول على التحليلات المالية، كما تمت إضافة العديد من الميزات الجديدة ومجموعة من التسهيلات المصرفية، منذ إطلاقه في سبتمبر 2021.

وقال أحمد محمد النقبي، الرئيس التنفيذي لمصرف الإمارات للتنمية: "يفخر مصرف الإمارات للتنمية بالإنجاز الذي حققه من خلال تطبيق الخدمات المصرفية للشركات الصغيرة والمتوسطة، ويعد انضمام أكثر من 500 شركة في غضون ثلاثة أشهر من إطلاقه إنجازًا كبيراً. ولقد بذل فريق عملنا بالتعاون مع شركائنا الكثير من الجهد والعمل الجاد للوصول إلى هذه المرحلة من تقديم منتجات ذات مستوى عالمي وتجربة مستخدم من الدرجة الأولى".وأضاف: "سنواصل إضافة ميزات وخدمات مصرفية جديدة سهلة الاستخدام إلى التطبيق في المستقبل، بما يتوافق مع نهجنا في دعم الابتكار والحلول الإبداعية. ونحن نتطلع إلى البناء على هذا النجاح بالمزيد من الابتكار". ويعد التطبيق جزءًا من استراتيجية مصرف الإمارات للتنمية التي تم الكشف عنها في وقت سابق من هذا العام لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة والقطاع الصناعي ذي الأولوية في الدولة. وكجزء من خريطة الطريق الاستراتيجية هذه، خصص مصرف الإمارات للتنمية 30 مليار درهم لتقديم الدعم المالي وغير المالي للشركات الصغيرة والمتوسطة العاملة في دولة الإمارات على مدى السنوات الخمس المقبلة.

أحمد محمد النقبي

ضمن برنامج جوائز «Capital Finance International» لعام 2021

«KIB» يحصد جائزتي «أفضل رؤية مصرفية» و«أفضل بنك متوافق مع الشريعة الإسلامية»

تقديراً لدوره الفعال ومساهمته في تنمية القطاع المصرفي الإسلامي، قامت مجلة Capital Finance International (CFI) العالمية مؤخراً بتكريم بنك الكويت الدولي (KIB) بجائزة "أفضل رؤية مصرفية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، كما لقبته، وللعام السابع على التوالي، كـ "أفضل بنك متوافق مع الشريعة الإسلامية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، وذلك ضمن برنامج جوائز المجلة السنوي للعام 2021.

ولقد نجح KIB في حصد كلا الجائزتين بعد أن أجمعت لجنة التحكيم المستقلة، وبمشاركة فريق البحث من مجلة CFI، على اختيار البنك للفوز بها من بين العديد من المؤسسات المصرفية والمالية التي رشحت، وذلك نظراً لاستيفائه لمجموعة من المعايير المختلفة التي وضعتها اللجنة وتميزه فيها، والتي اشتملت على: ابتكارات القيمة المضافة للخدمات، مستوى خدمة العملاء، سياسات الحوكمة والقيادة التنفيذية، البنية التكنولوجية، التدقيق ومراقبة الجودة وإدارة المخاطر، كذلك برنامج المسؤولية الاجتماعية والاستدامة البيئية، علاوة على الأداء والاستقرار المالي للبنك، وأخيراً مستوى وجودة الترشيحات.

وباعتبارها أول جائزة من نوعها تمنح للبنك من قبل منصة CFI الإعلامية، أكد نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي في KIB، رائد جواد بوخمسين، أن تكريم البنك بـ "أفضل رؤية مصرفية على مستوى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" جاء ليؤكد نجاح استراتيجيته المتكاملة ونهجه المؤسسي القائم على مبادئ المواكبة والتكيف والمرونة، كذلك ليثمن نظرته التطلعية والمحنكة للفرص التي يمكن اقتناصها وسط الأزمات والتغييرات في السوق لتحويلها إلى إنجازات، سواء على صعيد تطوير الخدمات والمنتجات وتقديم أحدث الحلول الرقمية والتكنولوجيا المالية، أو تعزيز وتوسيع نطاق برنامجه الرائد للمسؤولية الاجتماعية بشمولية أكبر، ذلك فضلاً عن الإشادة بإجراءاته المتبعة لإدارة المخاطر وأدائه المتميز فيها.

كما أشار بوخمسين إلى استمرار البنك في حصد لقب "أفضل بنك متوافق مع الشريعة الإسلامية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" من CFI عام بعد عام، وهو الأمر الذي يعكس جدارته في المحافظة على مكانته وموقعه الريادي ونموه في قطاع الخدمات المصرفية الإسلامية على مستوى المنطقة، وذلك من خلال تقديم تجربة مصرفية وتمويلية شاملة ومتقدمة، تتماشى مع أعلى المعايير العالمية والمتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

ويذكر أن مجلة CFI تعتبر من أبرز المنصات الإعلامية في لندن، والمتخصصة في تغطية مجالات الأعمال والاقتصاد والمال، كمل يعد برنامج جوائزها واحداً من أكبر المحافل الدولية لتقييم وتكريم الأفراد والمؤسسات الذين ساهموا في تقديم أعلى معايير الابتكار والتميز في القطاع الاقتصادي والمالي على مستوى العالم.

رائد جواد بوخمسين

الأسهم السعودية تسجل أفضل أداء في 14 عاماً خلال 2021

الأسهم السعودية تنتعش في 2021

تتجه سوق الأسهم السعودية لتسجيل سادس ارتفاع سنوي على التوالي خلال 2021، حيث ارتفع المؤشر بنسبة 28.4 % (قبل ثلاث جلسات من نهاية العام)، ليغلق الاثنين 27 (ديسمبر) عند 11161 نقطة مقابل 8690 نقطة بنهاية 2020.

ويعتبر أداء السوق في 2021 هو الأفضل خلال 14 عاما، أي منذ أن ارتفع بنسبة 39.1 %. وارتفاعات الأسهم السعودية العام الجاري من بين أكبر سبعة ارتفاعات في تاريخ الأسهم السعودية أو منذ 1985.

وبارتفاعات 2021 يصبح مؤشر الأسهم السعودية مرتفعا بنسبة 1515 %، خلال 36 عاما، بمتوسط ارتفاع سنوي 42 %، حيث كان المؤشر 691 نقطة بنهاية 1985.

وارتفعت الأسهم السعودية بشكل رئيس خلال 2021 بدعم إنجازات رؤية السعودية 2030 خلال أول خمسة أعوام وتنويع الاقتصاد المحلي، إضافة إلى ارتفاع أسعار النفط وإطلاق برنامج شريك الذي تستفيد منه العديد من الشركات المدرجة.

وذلك إلى جانب النجاح في مواجهة كورونا وعودة الاقتصاد للنمو القوي، يضاف إلى ذلك الإنفاق الحكومي الضخم عبر الميزانية وصندوق الاستثمارات العامة وإطلاق العديد من المشاريع الضخمة.

ومنذ 1985، سجلت سوق الأسهم السعودية ارتفاعا خلال 26 عاما مقابل تراجعات في عشرة أعوام.

وبين الـ26 عاما التي سجلت فيها السوق ارتفاعات، ارتفع المؤشر بأكثر من 75 %، خلال أربعة أعوام وهي على الترتيب، 2005 الذي ارتفع المؤشر خلاله بنسبة 103.7 %، يليه 2004 بارتفاع 84.9 %، ثم 1991 بنسبة ارتفاع 80.2 %، رابعا 2003 الذي صعد خلال المؤشر بنسبة 76.2 %.

فيما ستة أعوام أخرى تجاوزت فيها الارتفاعات 25 % وهي على التوالي، 1999 الذي ارتفع المؤشر خلاله بنسبة 43.6 %، يليه 2007 بارتفاع 39.1 %، ثم 2021 بنسبة ارتفاع 28.4 % (قبل ثلاث جلسات من نهاية العام)، رابعا 1997 الذي صعد خلال المؤشر بنسبة 27.9 %، ثم 2009 بنسبة 27.5 %، و2013 بنسبة 25.5 %.

ومن بين الأعوام العشرة التي سجلت تراجعا، تجاوزت التراجعات 25 %، خلال أربعة أعوام وهي على الترتيب، 56.5 % في 2008، و52.5 %، في 2006، و28.5 % في 1994، و27.8 % في 1998.

توقعات بارتفاع سهم «تسلا» 30 في المئة خلال 2022

مع اقتراب عام 2022، تحتل شركة تسلا موقعًا قويًا، في ظل وجود محفزات تشمل الطلب الصيني القوي وافتتاح مصانع جديدة في الولايات المتحدة وألمانيا، وفقا لـ Wedbush.

كتب المحلل لدى Wedbush، دانيال آيفز في مذكرة، أن أسهم شركة صناعة السيارات الكهربائية سوف تشهد ارتفاعًا بنسبة 30% تقريبًا خلال الأشهر الـ12 المقبلة.

ويتوقع أن يتراجع النقص في المكونات العام المقبل، مما يسمح لـ "تسلا" بتلبية الطلب المتزايد في الصين بشكل أفضل، في حين أن المصانع الجديدة في أوستن وتكساس وبرلين يفترض بها أن تخفف من اختناقات الإنتاج العالمي.

وقال آيفز: "تظل الصين، التي نقدر أنها ستمثل 40% من عمليات تسليم صانع السيارات الكهربائية في عام 2022، المحور الأساسي لصعود تسلا"، مكررًا تصنيفه المتفوق وسعره المستهدف عند 1400 دولار.

حققت أسهم تسلا عامًا جيداً بمكاسب بنسبة 55% دفعت القيمة السوقية للشركة إلى ما يزيد عن التريليون دولار.

وكان الرئيس التنفيذي للشركة إيلون ماسك، قد بدأ تفريغ مخزونه من الأسهم منذ نوفمبر، وقال عبر تويتر الأسبوع الماضي إنه أوشك على الانتهاء من هدفه المتمثل في خفض حصته بنسبة 10%.

ويقدر آيفز أنه بحلول نهاية عام 2022، سيكون لدى تسلا القدرة على إنتاج حوالي مليوني سيارة سنويًا من نحو مليون اليوم.

وقال: "في الوقت الحالي، تواجه تسلا مشكلة عالية المستوى تتمثل في تفوق الطلب على العرض".

شركة تسلا

تعاون سعودي ـ مصري لزيادة حركة التجارة بين الجانبين

ذكر اتحاد الغرف التجارية السعودية، أمس الثلاثاء، أن إستراتيجية مجلس الأعمال السعودي المصري الذي تم تشكيله، تعمل على إبراز الفرص والحوافز الاستثمارية المتاحة بين البلدين، والإسهام في حماية الاستثمارات، وتعزيز الاتفاقيات بين البلدين. ويعمل على تمثيل قطاع الأعمال على المستوى الوطني والإقليمي والدولي في جمهورية مصر العربية والعمل على إظهار الحجم الحقيقي للاستثمارات السعودية في مصر من خلال القنوات الرسمية والعمل على تعزيزها، ليصبح مجلس الأعمال السعودي المصري المظلة الحقيقية للقطاع الخاص السعودي في مصر، إضافة إلى تعزيز الشراكة التجارية والاستثمارية بين البلدين، والإسهام في زيادة الصادرات بين البلدين. وبيّن "اتحاد الغرف" أن الاستثمارات السعودية في مصر في تزايد متواصل، ويعمل في السوق المصري ما يقارب 6000 شركة سعودية، وعدد الشركات المصرية المستثمرة في المملكة حتى نهاية 2020 يبلغ قرابة 1200 شركة، ويتطلّع الجانبان لزيادة حركة التجارة بين البلدين، نقلاً عن وكالة الأنباء السعودية "واس".

وأشار الاتحاد إلى أنه يتم العمل على توحيد الجهود بين مجلس الأعمال السعودي المصري وسفارة خادم الحرمين الشريفين في مصر لعمل مظلة للمستثمر السعودي للحفاظ على مكتسبات الشركات والمستثمرين السعوديين، وكذلك الاتفاق مع الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة المصرية بحصر القيمة السوقية للاستثمارات السعودية في مصر وتشكيل فريق للمتابعة وسبل عرض الفرص الجديدة بين البلدين.

«إيفرغراند» الصينية تعيد العمل في 92 % من مشاريعها

ذكرت مجموعة إيفر غراند العقارية المتعثرة أنها استأنفت عمليات البناء في معظم مشاريعها السكنية، وذلك مع دفع السلطات المطور العقاري المثقل بالديون لدفع رواتب العمال.

وتم إعادة العمل في 92%، من مشاريع الشركة مقارنة بـ 50%، فقط في بداية سبتمبر الماضي في وقت ارتفع عدد العمال العائدين إلى العمل بنسبة 31%، مقارنة بنفس الفترة.

يأتي ذلك في وقت تم تصنيف المجموعة العقارية بالتخلف عن السداد، وذلك بعد توقفها عن سداد مدفوعات على سنداتها، حيث تقدر التزاماتها المالية بمئات المليارات.

فقد أعلنت وكالة التصنيف الائتماني فيتش في 9 ديسمبر 2021، أن المجموعة الصينية العملاقة للعقارات إيفر غراند التي تعاني من ديون هائلة وتثير قلق أسواق المال "تخلفت" عن تسديد دفعة مترتبة عليها.

وكان يفترض أن تسدد المجموعة في السادس من نوفمبر 82.5 مليون دولار مع فترة سماح إضافية انتهت الثلاثاء.

و"إيفر غراند" التي تقدر ديونها بنحو 300 مليار دولار، واحدة من أكبر المجموعات العقارية في الصين وتوظف مئتي ألف شخص، فيما يولد نشاطها 3.8 مليون وظيفة في البلاد، بحسب الشركة.